

الانتقال من التمويل المركزي إلى تفعيل دور التمويل المحلي: قراءة في تجربة الإصلاح المالي في الصين خلال 1957-2020

عائشة بن عطاءالله*1

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار تليجي الاغواط (الجزائر)، aicha_benatallah@yahoo.com.

نُشر في: 2023-01-18

قُبِل في: 2023-01-06

استلم في: 2022-09-19

الملخص:

تركز هذه الدراسة على مناقشة مراحل الإصلاح المالي في الصين التي بدأت منذ سنة 1957، وتأثير عملية الإصلاح المالي على العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية الصينية، وعلى نمو بنود الميزانية العامة في الصين خلال فترات الإصلاح الى غاية عام 2020. ولقد خلصنا إلى وجود نمو كبير ومستمر للنفقات العامة والإيرادات العامة، يعود سببها إلى عوامل اقتصادية وأخرى مالية نتيجة الإصلاح المطبق، كما وجدنا أن حصة الحكومات المحلية من إجمالي النفقات العامة اكبر من حصة الحكومة المركزية، أما بالنسبة لمساهمة الحكومات المحلية من الإيرادات العامة فقد عرفت محصلة الإيرادات المحلية نمو متذبذب، في ظل تزايد الاهتمام بتوفير موارد مالية محلية ضمن خطط الإصلاح المطبقة التي تعمل على تلبية الحاجيات وتوفير الخدمات العامة بما يخدم الأقاليم والاقتصاد الصيني بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: إصلاح ؛ تمويل ؛ مركزي، محلي ؛ الصين.

رموز تصنيف JEL: .E62, G32, H30,H50,H60, H70.

*: المؤلف المرسل.

Moving From Central Finance to Activating the Role of Domestic Finance: A Reading of The Experience of Financial Reform in China During 1957-2020

Aicha Benatallah^{1*}

1.Laboratory of Economics and management , University of Ammar Thlidji , Laghouat (Algeria),
aicha_benatallah@yahoo.com

Received: 19/09/2022

Accepted: 06/01/2023

Published: 18/01/2023

Abstract:

This study focuses on discussing the stages of financial reform in China which started in 1957, and the impact of the financial reform process on the financial relationship between the central and local governments of China, and on the growth of public budget items in China during the reform periods until 2020. We have concluded that there is a large and continuous growth of public expenditures and public revenues, which is due to economic and other financial factors as a result of the applied reform. We also found that the share of local governments in total public expenditures is greater than the share of the central government. Local revenues are fluctuating growth, but in light of the increasing interest in providing local financial resources within the implemented reform plans, it works to meet the needs and provide public services to serve the regions and the economy in general

Keywords : Finance, Reform, Central, Local, China..

JEL classification codes : E62, G32, H30, H50, H60, H70.

* : *Corresponding author*

Doi: 10.34118/djei.v14i1.2842

مقدمة:

تصنف الصين منذ عام 2017 كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الاقتصاد الأمريكي، باحتياطي صرف تجاوز 3 تريليون دولار. ومنذ عام 2016 أعلن صندوق النقد الدولي عن ضم اليوان الصيني إلى سلة عملات الاحتياطي العالمي التابعة للصندوق (حقوق السحب الخاصة)، والتي تضم في الأصل عدد من العملات الدولية (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الإسترليني) وتعد هذه الخطوة اعترافاً بالتقدم الذي أحرزته السلطات الصينية في إصلاح نظاميها النقدي والمالي، وهو ما أعلنت عنه "كرستين لاغارد" رئيس صندوق النقد الدولي سابقاً (سبق هذا التعديل تعديل آخر كان في عام 2000 أين تم استبدال المارك الألماني والفرنك الفرنسي بالعملة الأوروبية الموحدة التي حلت محلها).

هذا الأداء الاقتصادي جاء نتيجة للتحويلات الكبرى التي شهدتها الصين منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي طبقت نهاية حقبة السبعينيات، والتي يمثل الإصلاح المالي احد أركانه الأساسية، وقد مر إصلاح القطاع المالي الصيني بعدد المراحل كان أبرزها الإصلاح المطبق عام 1994. ونجد أن الإصلاح المالي قد ساهم في إفراز مفاهيم ومعطيات جديدة فيما يخص العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية الصينية. وفي المقابل وضعت الحكومة الصينية ترتيبات خاصة سبقت عملية الإصلاح، كان أولها تلك المعطيات المطبقة بداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث لقد وفرّ الإصلاح المالي في الصين حوافز قوية على مواصلة عملية النمو، وقدرة متزايدة لدى السلطات المالية المحلية والمركزية على استيعاب التغيرات والتحويلات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الصيني. ونتيجة لذلك استجابت الحكومات المحلية بقوة لعملية الإصلاح المالي.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على ملامح التجربة الصينية في تطبيقها للإصلاح المالي من اجل تفعيل دور الحكومات المحلية أو ما يعرف في الجزائر بالجماعات المحلية، في ظل الظروف المالية والاقتصادية التي تدعو دوماً إلى إيجاد قواعد تخدم مسار التمويل غير المركزي والذي له دور كبير في رفع قدرة الجماعات المحلية على رفع التحدي في مجال تمويل المشاريع والاستثمارات وتحقيق فوائض مالية انطلاقاً من تمويل ذاتي المصدر يحقق فوائض مالية تجعل تلك المحليات تبتعد عن التمويل المركزي وتخفف الضغوط المالية المفروضة على المركز لاسيما في اقتصاد ريعي مثل الجزائر. وعليه فانه كل هذه الضوابط تدفعنا نحو مناقشة أهمية ودور التمويل المحلي ومساهمات الجماعات المحلية.

فالتنمية المحلي يساهم وبشكل فاعل في رفع مصادر الميزانية بالإضافة إلى توجيه النفقات بما يساهم في رفع معدلات التنمية المحلية. وتمثل الصين احد الاقتصاديات التي يشكل فيها اتساع دائرة المحليات احد تحديات المالية العامة، وعليه من المهم التعرف على خلفيات تطور علاقة التمويل بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والأدوات المستخدمة لأجل رفع القدرات التمويلية المحلية. وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهم الإصلاح المالي في الصين في تجسيد معطيات اللامركزية في التمويل بين الحكومة المركزية والمحليات؟.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات المالية المحلية من خلال مناقشة تطور معطيات الإيرادات والنفقات الخاصة بها منذ بداية تطبيق الإصلاحات. و نهدف من خلال الدراسة إلى :

- مناقشة الأوضاع والعلاقات المالية بين المركز والمحليات في الصين قبل عملية الإصلاح المالي.
- التعرف على آليات الإصلاح المالي المعتمدة في الصين ومراحله.
- التعرف على طبيعة العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية قبل الإصلاح المالي وبعده.
- تتبع تطور مساهمة الحكومات المحلية في المالية العامة للصين.
- التعرف على مدى تأثير عملية الإصلاح المالي في تطوير المالية المحلية.

التقسيم الإداري في الصين واعتماد الموازنات

منذ تشكيل نظام الحكم في جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حافظت الصين على نظامها السياسي الذي يتسم بالمركية الشديدة، بهيكل سلطوي هرمي متجانس. حاليًا هناك خمسة مستويات للحكم السياسي في الصين، بداية من رأس الهرم على الترتيب هي: المركز، المحافظات، المقاطعات الإدارية، المديرية، البلديات (Yongzheng Liu, 2016, p. 2). وفي عام 1994 تم وضع أسس النظام المالي الصيني الذي يربط بين المركز والمحليات (المركزي- المحلي)، أين تم إقرار إصلاحات مالية وضريبية واسعة لأجل ضبط العلاقة المالية بين المركز والمحليات. ومنه فان صيرورة النظام المالي واعتماد الموازنة في الصين تأثر بشكل الإصلاحات وأيضاً بنمط التقسيم الإداري المعتمد في البلاد.

التقسيم الإداري في الصين

يتخذ التقسيم الإداري للصين خمسة مستويات أساسية هي النحو التالي:

- المستوى الأول: ويمثل الحكومة المركزية.
- المستوى الثاني: وهي الحكومات المحلية وتتكون من مقاطعات يبلغ عددها الإجمالي 33 مقاطعة، وتقسم هذه المقاطعات بدورها إلى 22 مقاطعة، و5 مقاطعات ذات حكم ذاتي، و4 بلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة، ذات وضع سياسي أعلى من المقاطعات ومستواهم أعلى من مجرد مدينة، ومقاطعة مطالب بها من طرف السلطات المركزية الصينية هي تايوان (Taiwan). بالإضافة لاثنتين من المناطق الإدارية الخاصة.

الجدول 1

المقاطعات الصينية ذات الوضعيات الخاصة

مناطق إدارية خاصة	البلديات المركزية	مقاطعات ذات حكم ذاتي
Macau .Hong Kong	.Shanghai .Tianjin .Beijing Chongqing	.Tibet .Inner Mongolia .Guangxi Ningxia.Xinjiang

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على China National Bureau Of Statistic

تتميز الأقاليم ذاتية الحكم (Autonomous Regions) بان العرقية المكونة لها تمثل النسبة الأكبر للتعداد السكاني فيها، فمنطقة الحكم الذاتي من الناحية النظرية لديها حقوق تشريعية أكثر. حيث يعين حاكم الأقليم عادة من الأقليات المكونة للمنطقة. في حين تحوز المناطق الإدارية الخاصة على درجة عالية من الاستقلالية لكن دون مستوى الحكم الذاتي وهي ليست مستقلة بشكل كامل، فالسياسة الخارجية والدفاع لهذه المناطق من مسؤولية الحكومة المركزية.

- المستوى الثالث: يتمثل في الأقاليم والتي تمثل إجمالي 334 إقليم، وتشتمل على مناطق ذاتية الحكم ببلديات.
- المستوى الرابع: يضم المحافظات والتي يبلغ عددها 2851، وتشتمل محافظات ذاتية الحكم ومدن بمستوى محافظة.
- المستوى الخامس: يتمثل في البلديات والتي تشتمل على 39862 بلدة، وتشتمل على نواحي القوميات والبلديات، ولا يزال هذا التقسيم سائداً منذ نهاية عام 2016 (China Statistical Yearbook, 2017).

اعتماد الميزانية على مستوى المركز والمحليات

بحسب التصنيف الإداري المعتمد في الصين فان النظام المالي يتميز بتعدد مستويات الميزانية فلكل مستوى حكومي ميزانيته الخاصة، بحيث أن الميزانية الوطنية تتكون من مجموع ميزانية الحكومة المركزية وميزانيات الحكومات المحلية. ونجد أن قانون الموازنة الصيني الصادر عام 1994 (تم إصداره بموجب الأمر رقم 21 الصادر عن رئيس جمهورية الصين الشعبية في 22 مارس 1994).² يمنح هذا القانون استقلالية مالية ما بين السلطات المركزية والمحلية، بحيث يكون لكل مستوى حكومي ميزانية مستقلة، وتستوجب موافقة مؤتمر الشعب

² يحتوي قانون الموازنة الصيني على 11 فصلا هي على التوالي: الأحكام العامة. وظائف وصلاحيات إدارة الميزانية، نطاق إيرادات ونفقات الميزانية، تجميع الميزانية، فحص واعتماد الميزانيات، تنفيذ الميزانية، تعديل الميزانية، الحسابات الختامية، الإشراف، المسؤولية القانونية، أحكام تكميلية. للإطلاع على جميع تفاصيل قانون الموازنة الصيني يرجى زيارة الموقع التالي:

http://www.npc.gov.cn/zgrdw/englishnpc/Law/2007-12/12/content_1383623.htm

الصيني على مستوى المحليات الذي يعد بمثابة برلمان وهيئة تشريعية في البلاد. وهنا تكون الحكومات المحلية مسؤولة عن تمويل استثمارات البنية التحتية، التي تدعم تقديم الخدمات اللازمة لتعزيز عملية النمو الاقتصادي. فالحكومات المحلية تسهم في توفير الخدمات العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات اللازمة بكل منطقة وإقليم. ومع هذه الالتزامات فإنه لا يُسمح للحكومات المحلية الصينية بالاقتراض إلا من خلال القروض الخارجية المتعاقد عليها من قبل الحكومة المركزية أو من قبل بنوك التنمية الحكومية.

أما فيما يتعلق بمشروع الميزانية في الحكومة المركزية والمحليات وما يرتبط به من عمليات كالمراجعة والموافقة والتعديل والتنفيذ تتم وفق مراحل منصوص عليه في قانون الموازنة في الصين، حيث تتم عملية المراجعة والموافقة على مشروع الميزانية من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب الصين والمؤتمرات الشعبية المحلية على التوالي. في حين يتم تعديل خطط الميزانيات المركزية والمحلية ومراجعة الميزانيات النهائية والموافقة عليها من قبل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب والمؤتمرات الشعبية المحلية. (Shuanglin, 2009, p. 1).

تطور نظام المدفوعات المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية

منذ عام 1979 عرف نظام التحويلات المالية في الصين وهو الآلية التي تربط بين عملية التمويل الذي تمارسه السلطة المركزية وبين تمويل السلطات المحلية عدد من المراحل هي (Song, 2012, p. 439) :

نظام التحويلات المالية المعتمد 1957 - 1979

وفق نظام التخطيط المركزي الذي ساد في الصين قبل عام 1978، فإن الحكومة المركزية تسيطر على إنتاج وتخصيص الموارد المالية، حيث كان يسمى مبدأ الميزانية حينها "الجمع الموحد والإنفاق الموحد"، فمؤسسات الدولة هي المنتج لمعظم الناتج الوطني، وكانت أرباح مؤسسات الدولة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. ولم تكن هناك منافسة بين الشركات المنتجة فالحكومة المركزية تحدد تقريباً جميع أسعار المنتجات (أسعار إدارية). كما فرضت الحكومة أيضاً ضريبة على المزارعين من خلال الضريبة الضمنية على الزراعة، التي تحتسب من خلال خفض أسعار شراء الحكومة المركزية للمنتجات الزراعية (Shuanglin, 2009, p. 2).

وعلى الرغم من أن الصين بدأت أول إصلاح مالي من خلال تفويض المزيد من الصلاحيات للحكومات المحلية منذ عام 1957 (Lin, Ran, & Liu, 2003, p. 9)، إلا أن الفترة ما بين عامي 1957 - 1979 تميزت بالمركزية الشديدة للميزانية المركزية (التمويل المحدد مسبقاً) رغم عدم مركزية قنوات تخصيص الموارد وعدم تعددها (تخصيص الموارد هو كيفية فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة. وكل ما يتعلق بالمالية العامة، أي أن يتم توجيه الموارد المتوفرة لجهات محددة. أي تخصيص الموارد لأجل استهداف قطاعات معينة). ففي ظل هذا النظام تحدد الحكومة المركزية أولويات الإنفاق العام التي تم

الموافقة عليها من قبل الحكومات المحلية. حيث تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الدفاع، التنمية الاقتصادية، الإدارات الوطنية، الخدمات الاجتماعية. في حين تضطلع الحكومات المحلية بما يتعلق بأنشطة الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها من الخدمات الأخرى الهامة مثل التعليم الأساسي ومعاشات التقاعد وإعانات البطالة (Wong, 2007, p. 3).

ساعد نمط "التمويل المحدد مسبقاً" الحكومة المركزية في فحص الإيرادات والنفقات الفعلية للحكومات المحلية، فإما أن تحول جميع فوائضها المالية أو أن تتحصل على الدعم المالي. مع التزام الحكومة المركزية بتقديم منح للحكومات المحلية في حالات الكوارث الطبيعية ولأجل تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى (Zhao & Tingsong, 2003). ويستند نظام تحويل المدفوعات "المحدد مسبقاً" لمبدأ المفاوضات في توزيع الحصص المالية، وعادة ما يفشل هذا النظام في تخفيف حدة التفاوت الإقليمي، حيث أن المناطق الأغنى تتلقى تحويلات أكثر ويعود هذا لسببين: الأول أن الحكومة تجمع ضرائب أكثر من المناطق الأكثر تقدماً، وعليه ستحصل على تمويل أكبر. أما السبب الثاني فبوصف هذا النظام خطة قابلة للتفاوض بين المركز والحكومات المحلية، فهذا يعني أن المناطق المتقدمة بإمكانها الحصول على تمويل أكبر من المناطق التي مساهمتها في موارد المالية العامة أقل. وقد تميّزت هذه الفترة بالمعطيات التالية (World Bank, 2002, pp. 4-9) :

- بساطة النظام الضريبي بحيث يضم أنواع قليلة من الضرائب تفرض على الشركات باستثناء الشركات الجماعية.
- بساطة الإدارة الضريبية نظراً لقلّة دافعي الضرائب (الشركات المملوكة للدولة).
- سهولة مراقبة حسابات دافعي الضرائب بالنظر للأسعار الثابتة المطبقة.
- مصادر الإيرادات العامة الحكومية يركز على معطيات الاقتصاد المخطط، كتطبيق الأسعار الثابتة، وتفضيل الصناعة، هيمنة ملكية الدولة على قطاع الصناعة، الأسعار المخططة في التجارة. أما مساهمة الزراعة فكانت تتم ضمناً، من خلال تحديد سعر المنتجات الزراعية.

نظام التحويلات المالية 1980 - 1993

بين عامي 1980 - 1993 وكجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين اتجهت العلاقة المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية نحو التطبيق التدريجي لمفهوم اللامركزية المالية، وذلك مع تأسيس "نظام العقود المالية" (Fiscal Contract System). فمع إدخال نظام العقود المالية في عام 1988 أنهت الحكومة المركزية رسمياً مسؤوليتها عن تمويل النفقات المحلية (World Bank, 2002, p. 9). من خلال هذا النظام يتم تحديد النفقات والإيرادات بشكل مشترك من طرف السلطة المركزية والحكومات المحلية، وتكون في هذه الحالة الحكومات المحلية مسؤولة عن توازن ميزانياتها، بحيث تأخذ التحويلات المالية القائمة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية ثلاث أشكال أساسية هي (Zhao & Tingsong, 2003, p. 438):

- التحويلات الثابتة ؛
- والمنح المخصصة لأغراض معينة ؛
- إعانات التسوية.

تتم التحويلات الثابتة من خلال نظام العقود مع الحكومات المحلية التي تغطي عائداتها الأساسية ونفقاتها المحددة، ويتم تحديد هذا النمط من التمويل على أساس العجز المسجل في سنة الأساس. غير انه بالإمكان توفير دعم مالي إضافي لدعم الاستقرار. أما المنح المخصصة لأغراض معينة فتغطي تمويل برامج خاصة كالدعم الزراعي، ومشاريع البنية التحتية وحالات الكوارث الطبيعية). كما يتم تقديم إعانات التسوية والعمل بها عندما تعرف بنود الإيرادات و/أو النفقات المبرمة في العقد بين السلطات المركزية والمحلية تغييراً، مثلاً في حالات انتقال ملكية الشركات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية والعكس (Zhao & Tingsong, 2003, p. 438).

نظام التحويلات المالية 1994 - 1995

في عام 1994 وكجزء من حزمة الإصلاح الضريبي الشامل قامت تم استبدال "نظام العقود المالية" (Fiscal-Contract System) بنظام جديد يسمى "تقاسم الضرائب" (Tax-Sharing System) أو "نظام التخصيص الضريبي"، في ظل هذا النظام يتم تحصيل عائدات الضرائب من الحكومة المركزية والحكومات المحلية بشكل محدد وواضح، وتجمع من قبل وكالات مختلفة (Zhao & Tingsong, 2003, p. 438). وبموجب هذا الإصلاح حدثت تغييرات هامة في النظام الضريبي الصيني، أين تم تخفيض عدد الضرائب المطبقة من 37 صنف إلى 23 صنف سنة 1994، كما تم توحيد معدل ضريبة المفروضة على جميع المؤسسات نسبة تساوي 33%. وهنا تم إنشاء تقسيم ضريبي يمس ثلاثة فئات هي (Shuanglin, 2009, p. 4):

- الضرائب الوطنية: وهي تلك الضرائب التي يتم دفعها للحكومة المركزية.
- الضرائب المشتركة: وهي الضرائب التي تتقاسمها الحكومة المركزية والحكومات المحلية.
- والضرائب المحلية: وهي الضرائب التي يتم دفعها للحكومات المحلية.

ونجد أن عائدات الضرائب المخصصة للحكومة المركزية تشتمل على الرسوم الجمركية، الضرائب، ضريبة الرسم على القيمة المضافة للواردات، ضريبة دخل الشركات المملوكة للحكومة المركزية، الضرائب المستحقة على سكك الحديد، الضرائب المستحقة على البنوك والضرائب المستحقة على شركات التأمين. وتحوز الحكومة المركزية على النصيب الأكبر من محصلة الضرائب المفروضة، حيث تستحوذ على ما نسبته 75% من إيرادات ضريبة القيمة المضافة، وعلى 91% من إيرادات رسوم الدمغة (وهي ضريبة تفرضها الدولة على أنواع معينة من المعاملات التي تتضمنها وثائق مكتوبة، وتتخذ عادة طابعاً بقيمة معينة).

أما العائدات الضريبية المخصصة للحكومات المحلية فتشتمل على: 25% من إجمالي إيرادات القيمة المضافة المحلية، والضريبة على الأعمال (باستثناء قطاع السكك الحديدية والبنوك وشركات التأمين). الضرائب على الدخل (باستثناء الشركات المملوكة للحكومة المركزية)، بالإضافة لضريبة الدخل الشخصي، الضرائب العقارية، الضرائب الزراعية، إضافة إلى ضريبة الصيانة المدنية والبناء التي صدرت عام 1985. (Zhao & Tingsong, 2003, pp. 438-439).

نظام التحويلات المالية بعد 1996

تمت صياغة وتنظيم المدفوعات المحولة بشكل رسمي في عام 1996، حيث تتألف المدفوعات من: مدفوعات محولة محددة بعوامل موضوعية، ومدفوعات محولة مستندة إلى عوامل سياسة. فالمدفوعات المحولة المستندة للعوامل السياسية تتجه نحو المناطق والأقليات والعرقية المستقلة، وتتأثر مبالغ الدفعات هذه بعاملين هامين هما: الفرق في معدل نمو القدرة المالية، والتباين في القدرة المالية للفرد الواحد بين منطقة وأخرى (Zhao & Tingsong, 2003, p. 439).

تعتبر سنة 1996 هي آخر سنة تم فيها ادخال تعديلات كبرى على المالية العامة في الصين، غير انه تم اعتماد بعض الاجراءات بعد هذا التاريخ، فمثلا في عام 1998 تم إجراء بعض التعديلات على بنود حسابات الإيرادات والنفقات العامة، كما صدر في عام 2002 مرسوم جديد بخصوص اتفاقية تحويل المدفوعات العامة لمعالجة قضية تحويل المدفوعات نحو المناطق الداخلية، حيث كان تحويل المدفوعات العامة متماثلة من حيث العامل الموضوعي مع اختلاف قيم التحويلات.

نتائج الإصلاح المالي على مقومات المالية العامة

أفضت عمليات الإصلاح المالي المطبقة في الصين المطبقة منذ سنة 1957 إلى جملة من المعطيات، التي أثرت على مقومات المالية المحلية والمركزية معاً، كشكل العلاقة بين المركز والحكومات المالية، بالإضافة إلى التأثير على تطور حجم الإيرادات والنفقات المالية.

العلاقة بين المركز والحكومات المحلية

من خلال ما سبق عرضه نلاحظ أن العلاقة المالية بين المركز والمحليات في الصين قد عرفت تطورات كبيرة منذ بداية عملية الإصلاح المالي نهاية الخمسينيات. فقبل هذا التاريخ عرفت المالية العامة في الصين حالة من المركزية الشديدة، وهو نتاج التخطيط المركزي المطبق في تلك الفترة في ظل النظام الاشتراكي المعتمد. غير ان

الإصلاحات المالية المطبقة ساهمت في تخفيف حدة المركزية المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، الأمر الذي دفع نحو تعزيز معالم ومقومات المالية المحلية لدى مختلف المحليات.

وقد ظهر نتائج الإصلاحات المالية بشكل جلي فترة الثمانينيات مع بداية العمل بنظام التعاقد المالي الطبقي منذ عام 1988، حيث كان يتم التعاقد على العديد من الأصول العامة وشركات الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس، وحتى شركات السيارات لمشغلي القطاع الخاص الذين يديرونها بدافع الربح. حيث أسهم هذا النظام في إيجاد ميزة إضافية للمقاولين وتوليد مصادر دخل جديدة للدولة، إضافة إلى تحسن الخدمات العامة الموجهة للمستهلك. فنظام التعاقد المالي لعب دوراً إيجابياً بالنظر إلى حالة التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت، خاصة فيما تعلق بتشجيع الحكومات المحلية على تحسين مستوى إيراداتها المالية (Mengkui, 2012, p. 20).

إضافة إلى الإصلاحات المطبقة فترة التسعينيات، حيث اشتمل الإصلاح المالي المطبق عام 1994 على حزمة شاملة من التدابير التي ساهمت في توسيع ضريبة القيمة المضافة المطبقة، وتوحيد المعالجة الضريبية لدفعها المصممة لمعالجة ثلاثة مجالات :

- وقف التدهور المالي وتوفير إيرادات كافية للحكومة خاصة الحكومة المركزية.
- القضاء على العناصر المشوهة لهيكل الضريبة وزيادة شفافيته.
- وتجديد ترتيبات تقاسم الإيرادات بين الحكومات المركزية- المحلية.

وهو ما أسهم في إصلاح الإدارة الضريبية بإنشاء نظام ضريبي وطني لجمع إيرادات الحكومة المركزية، ونظام الضرائب المحلية لجمع الضرائب المحلية (World Bank, 2002, p. 13). وهو ما انعكس بدوره على انضواء الاستقلالية المالية لدى الحكومات المحلية وتخفيف الضوابط المركزية. ويمكن الإشارة إلى أهم مقومات المالية العامة خلال فترات الإصلاح على النحو التالي :

- قبل عام 1979: تميزت المالية بالمركزية الشديدة فالمالية المحلية اعتبرت مجرد تدبير كمي وجزء من الأدوات المالية. وقد عرفت الإيرادات العامة نمواً كان مصدره ثبات مصادر التمويل والتي غالباً ما تكون مخططة.
- 1980-1981: تميزت الإيرادات بنمو سنوي ضعيف، بسبب محدودية الضرائب وتراجع مصادر التمويل التقليدية (الشركات المملوكة للدولة).
- 1986-1988: النمو المسجل في الإيرادات العامة يرجع إلى التطبيق التدريجي للتمويل اللامركزي، لكن عدم كفاءة الجهاز الضريبي حالت دون استمرار هذا النمو.
- بعد عام 1994: نمو مستقر للإيرادات العامة بسبب تنامي العوائد الضريبية، واتساع نطاق دافعي الضرائب، بالإضافة لتوافر مصادر تمويلية جديدة نتيجة النمو الاقتصادي وتنوع مصادره.

تأثير الإصلاحات على تطور النفقات المركزية والمحلية

شهد إجمالي النفقات العامة في الصين خلال الفترة بين عامي 1978-2016 نمو سنوي متذبذب، تراوحت بين أعلى معدل نمو قدره 33 بالمائة عام 1978، وأقل نمو سنوي سجل بعد حوالي عقد من الزمن بمعدل قدره 2.6% نهاية الثمانينات سنة 1987. حيث أن أقل نسب نمو سجلت بمعدلات: 8%، 9.2%، 9.1%، 8.3%، 6.3% في السنوات 1982، 1992، 1991، 2014 و 2016 على التوالي. غير أن النمو السنوي شهد نمواً سلبياً قدره -4.1 و -7.5 بالمائة عام 1980 و 1981 على التوالي.

الجدول 2

معدل النمو السنوي للنفقات العامة في الصين خلال 1980-2020، %.

2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1980
2.9	13.2	17.8	19.1	20.5	17.8	9.2	4.1-

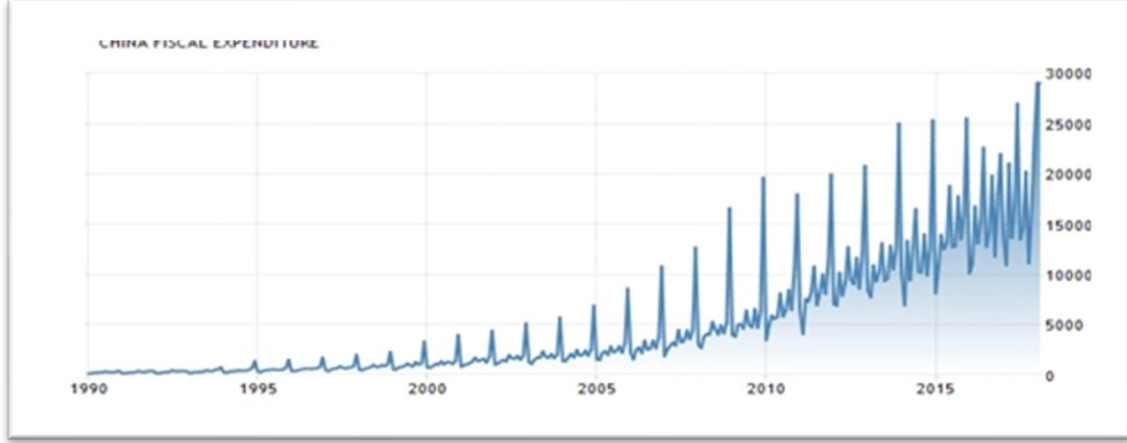
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

وحسب البيانات المتاحة فقد تجاوزت النفقات العامة قيمة 20.3 تريليون يوان صيني في ديسمبر 2017، ما يعادل 2.23 تريليون دولار أمريكي. ويسجل هذا زيادة عن الرقم السابق البالغ أكثر من 18.7 تريليون يوان في ديسمبر 2016، ما يعادل 2.41 تريليون دولار أمريكي. فالإنفاق الحكومي في الصين ينمو بمتوسط سنوي يتجاوز قيمة 155.5 مليار يوان بين عامي 1950 و 2017. وسجل إجمالي النفقات العامة نمو قدره 1.6 تريليون يوان، حيث بلغ قيمة 20.3 تريليون يوان و 18.7 تريليون يوان في عام 2016 و 2017 على التوالي. وعلى أساس سنوي نمت النفقات العامة سنة 2020 بمعدل 2.9 بالمائة مرتفعاً من إجمالي 23.8 تريليون يوان سنة 2019 إلى أكثر من 24.5 تريليون يوان عام 2020 مدفوعة بنمو النفقات المحلية بنسبة 3.3 بالمائة. ومن المتوقع أن تبلغ نفقات الحكومة الصينية 37.5 تريليون يوان في ديسمبر 2022، أي ما يعادل 3.23 تريليون دولار أمريكي (Ceicdata, 2022).

وفي المقابل ورغم تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين المسجل خلال الازمة المالية العالمية سنة 2008، إلا أن نمو النفقات العامة لم يتأثر، حيث بلغ إجمالي النفقات العامة خلال السنوات 2007، 2008، 2009 إجمالي 4.9 تريليون يوان، 6.2 تريليون يوان ثم 7.6 تريليون يوان على الترتيب مع استمرار النمو بعد تلك الفترة (China Statistical Yearbook , 2021).

البيان 3

تطور إجمالي النفقات العامة في الصين 1990-2017، مليار يوان



Source : (Trading Economis, 2022)

نلاحظ أن حصة النفقات المركزية لإجمالي النفقات المحلية الصينية بدأت في التراجع وبشكل حاد منذ عام 1979، بالتوازي مع نمو إجمالي النفقات المحلية، حيث تجاوزت النفقات المحلية في ذات العام حصة نفقات الحكومة المركزية، وتراجعت هذه النسبة بـ 3.7 نقطة مسجلة معدل 48.9% عام 1979. وحتى منتصف الثمانينات حافظت النفقات المركزية على حصة فاقت 50% من إجمالي النفقات العامة مقابل تراجع حصص إنفاق الحكومات المحلية. غير أن هذا الأداء سرعان ما تغير وبشكل كلي، أين بدأت النفقات المحلية تستحوذ على إجمالي النفقات العامة، حيث تجاوزت 60% من إجمالي النفقات العام منذ سنة 1985 (China Statistical Yearbook , 2021).

الجدول 3

تطور حصة النفقات المحلية لإجمالي النفقات العامة 1978-1985، %.

1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978
60.2	47.5	46.1	47.1	45.1	54.7	48.9	52.6

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

منذ منتصف الثمانينات شهدت نفقات الحكومات المحلية نمو معتبر مقابل تراجع كبير للنفقات المركزية، ويعود هذا إلى تطبيق إصلاح عام 1980 والمتعلق بنظام التعاقد المالي، والذي أسهم في توسع الحكومات المركزية في عمليات الإنفاق. وعلى ما يبدو فإن نظام التعاقد المالي وبداية العمل بمبدأ التمويل اللامركزي، أدى وبشكل ملحوظ في نمو إيرادات الحكومة المركزية الصينية، والتي بدورها أسهمت في زيادة إجمالي التحويلات نحو الحكومات المحلية، وعليه فإنه من الطبيعي توسع الحكومات المحلية في الإنفاق المخصص لمناطقها الجغرافية.

الجدول 4

تطور حصة النفقات المحلية لإجمالي النفقات العامة 1989-2016، %.

2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1989
85.7	85.5	82.2	69.7	65.3	70.7	67.4	68.5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

إن النمو الكبير لحصة إجمالي نفقات الحكومات المحلية من إجمالي النفقات العامة الصينية عزز من الوظيفة التمويلية للحكومات المحلية، أين تجاوزت حصتها من إجمالي النفقات معدل 70% فترة التسعينيات، لتتعمق أكثر حيث تجاوزت نسبة 85% خلال السنوات الماضية، في حين تعزز تراجع حصة الحكومة المركزية من إجمالي النفقات بموجب إصلاح عام 1980 وتعمق مع الإصلاح الضريبي المطبق عام 1994.

تأثير الإصلاحات على تطور الإيرادات المركزية والمحلية

شهد إجمالي الإيرادات العامة في الصين خلال الفترة بين عامي 1978-2016 نمو سنوي مضطرب خاصة خلال السنوات الأولى من الفترة، أين تراجع معدل النمو السنوي للإيرادات الحكومية من أعلى نمو سنوي محقق قدره 29.5% عام 1978، إلى أقل من 2% خلال الفترة بين 1979-1981، لكن سرعان ما ارتفع معدل النمو السنوي إلى 12.8% سنة 1983، ثم تراجع مرة أخرى مسجلاً: 5.8%، 3.6%، 7.2% في سنة 1986، 1987، 1988 على الترتيب.

ومع بداية عام 1993 قفزت معدلات النمو السنوي لإجمالي الإيرادات العامة إلى أكثر من الضعف، حيث انتقلت من معدل نمو قدره 10.6% سجل سنة 1992 إلى نمو قدره 24.8% سنة 1993. بعد هذا التاريخ شهدت الإيرادات العامة للصين نمواً غير مستقر، كما توضحه بيانات الجدول أدناه.

الجدول 5

معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في الصين خلال 1980-2020، %.

2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1980
3.9-	5.8	21.3	19.9	17.0	19.6	10.2	1.2

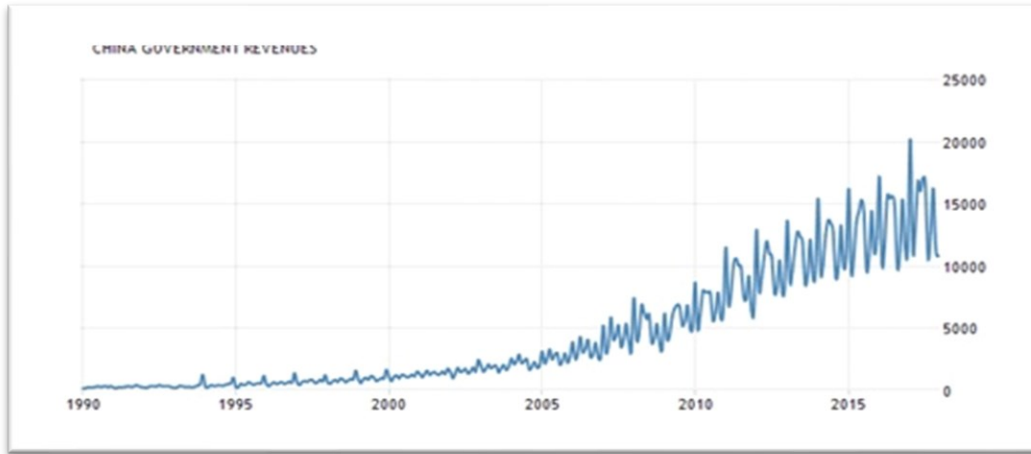
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

استناداً لبيانات مكتب الإحصاءات الوطني الصيني، بلغ متوسط الإيرادات الحكومية 293.7 مليار يوان عام 1990 ما يعادل أكثر من 33.1 مليار دولار، وقد تجاوزت الإيرادات الحكومية عتبة تريليون يوان أول مرة عام 1999، بقيمة تجاوزت 1.14 تريليون يوان. في حين عرف إجمالي الإيرادات خلال السنوات 2007، 2008، 2009 ارتفاعاً خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008. أين بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية على التوالي: 5.1 تريليون يوان، 6.1 تريليون يوان ثم 6.8 تريليون يوان.

وقد ارتفع هذا الرقم إلى 10 تريليون يوان سنة 2001 ثم إلى أكثر من 15 تريليون يوان منذ عام 2015 (China Statistical Yearbook , 2021)، أي ما يعادل أكثر من 2.2 تريليون دولار، لتسجل الإيرادات الحكومية الصينية اجمالي 17.2 تريليون يوان عام 2017 أي ما يعادل 2.7 تريليون دولار. سجلت إيرادات مركزية منها اجمالي 8.1 تريليون يوان و 9.1 تريليون يوان بمعدل نمو سنوي قدره 7.1% و 7.7% على التوالي في عام 2017 و 2015.

البيان 4

تطور إجمالي الإيرادات العامة في الصين 1990-2017، مليار يوان



Source : (Trading Economis, 2022)

ونجد أن حصة الإيرادات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة سجل نسبة هي الأكبر خلال الفترة 1978-2016، بداية الفترة متجاوزة 84%، ومع تطبيق إصلاحات الثمانينات بدأت النسبة في التراجع، في مقابل نمو حصة الإيرادات المركزية. حيث بقيت إيرادات الحكومة المركزية تسيطر على النسبة الأكبر لإجمالي الإيرادات العامة حتى عام 1994. فسرعان ما تراجعت هذه النسبة وبشكل ملحوظ مع بداية إصلاح عام 1994، فقد تراجعت مساهمة الحكومات المحلية إلى أقل من النصف، وقد بقي هذا الانخفاض مسجلاً حتى الفترة الأخيرة أين تراوحت ما بين 40-50% خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى عام 2016. من المهم الإشارة إلى أن حصص الإيرادات المحلية تجاوزت الإيرادات حصص الحكومة المركزية في السنوات التي سبقت عام 1994.

الجدول 6

تطور حصة إيرادات الحكومات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة 1978-1985، %.

1985	1984	1983	1982	1980	1978
48.7	59.5	64.1	71.4	75.4	84.5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

لكن الإيرادات المحلية سرعان ما شهدت نمواً كبيراً أين تجاوزت 70% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة بين عامي 1989 و1980، في حين تراجعت الإيرادات المركزية لإجمالي العوائد الحكومية من 40.5% إلى 22% خلال عقد من الزمن بين عامي 1984-1993. وكنتيجة لتطبيق الإصلاح المالي 1994، نجد أن إيرادات الحكومة المركزية وتحويلاتها المالية شهدت نمواً كبيراً. وخلال عامي 1994 و1995 بلغت نسبة التحويلات المالية نحو الحكومات المحلية نسبة 78% و76% من إجمالي إيرادات الحكومة المركزية، ويعود ذلك إلى نمو إجمالي إيرادات الحكومة المركزية بعد التذبذب المسجل قبل عام 1994.

الجدول 7

تطور حصة إيرادات الحكومات المحلية من إجمالي الإيرادات العامة 1989-2020، %.

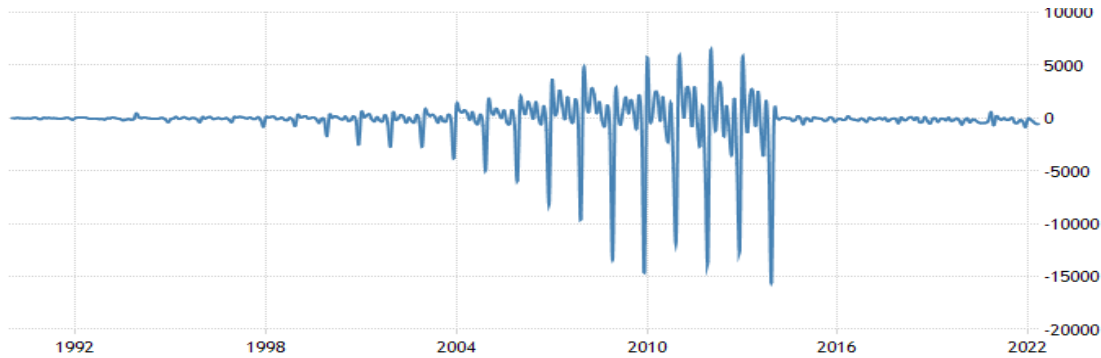
2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990
54.7	54.5	48.8	47.7	47.8	47.8	66.2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China Statistical Yearbook , 2021)

ويمكن أن نشير إلى أن الصين سجلت عجزاً في الميزانية الحكومية قدره 557.50 مليار يوان صيني في ماي من عام 2022 بحسب وزارة المالية الصينية. والبيان أدناه يوضح بنوع من التفصيل تحركات رصيد الميزانية الحكومية الصينية خلال الفترة بين عامي 1990-2022.

البيان 5

رصيد الميزانية الحكومية الصينية خلال الفترة بين 1990-2022، مليار يوان



المصدر: (Chinese Ministry of Finance, 2022)

التأثير على عائدات الضرائب

وفق بيانات إدارة الضرائب الحكومية الصينية، بلغ إجمالي عائدات الضرائب قبل الإصلاح عام 1978 قيمة إجمالية قدرت بـ 46.2 مليار يوان صيني، أي ما يعادل 40.8% من إجمالي العوائد المالية للحكومة (بدون اقتطاعات استرداد ضريبة الصادرات)، وقد ارتفعت هذه النسبة مباشرة بعد الإصلاح المالي حيث بلغت 97.2% من إجمالي إيرادات الدولة منذ عام 1994، بقيمة إجمالية تجاوزت 507 مليار يوان صيني. فبعد الإصلاح المالي

ارتفعت عائدات الضرائب الصينية بشكل مطرد مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد. متجاوزة عتبة التريليون يوان صيني بداية من سنة 1999، وهو ما انعكس بدوره على إجمالي الإيرادات العامة التي شهدت بدورها نمواً كبيراً في ذات السنة. في عام 2019 بلغت حصة الإيرادات الضريبية (بدون اقتطاعات لاسترداد ضريبة الصادرات) من الإيرادات المالية 90.4%.

الجدول 8

حصة العوائد الضريبية من إجمالي الإيرادات المالية الصينية 1978-2019، مليار يوان صيني

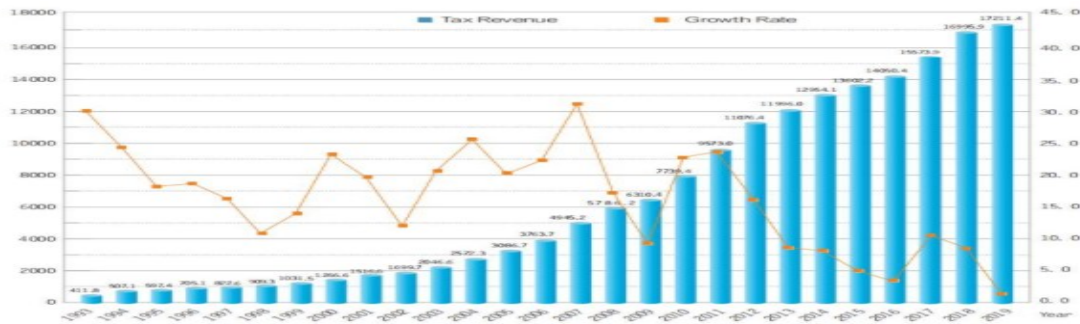
العوائد الضريبية						إجمالي الإيرادات المالية	إجمالي
مع اقتطاعات استرداد ضريبة الصادرات والضرائب الجمركية		مع اقتطاعات استرداد ضريبة الصادرات		بدون اقتطاعات استرداد ضريبة الصادرات			
نسبة	إجمالي	نسبة	إجمالي	نسبة	إجمالي		
-	-	40.8	46.2	40.8	46.2	113.2	1978
80.6	502.8	86.9	542.5	95.7	597.4	624.2	1995
77.3	1036.1	88.5	1185.6	94.6	1266.6	1339.5	2000
71.6	5953.4	84.3	7006.7	93.1	7739.4	8310.2	2010
73.8	14043.9	82.1	15637.3	90.4	17211.4	19038.2	2019

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (China State Taxation Administration, 2020)

وفي السنوات الأخيرة سجلت عوائد الضرائب في الصين أرقاماً مرتفعة وصلت إلى 13.6 تريليون يوان عام 2015 في حين تجاوزت 14 تريليون يوان سنة 2016 أما عام 2019 فسجلت بقيمة إجمالية قدرها 17.2 تريليون يوان صيني، حيث زادت الإيرادات الضريبية في عام 2019 بمقدار 215.5 مليار يوان صيني على أساس سنوي، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 1.3% (آخر بيانات متاحة)

البيان 6

معدل نمو العوائد الضريبية في الصين 1993-2019، مليار يوان صيني، %.



Source; (China State Administration of Taxation, 2020)

بقيت عائدات الضرائب تشكل الجزء الأهم لمصادر الإيرادات العامة في الصين متجاوزة عتبة 90% منذ عام 1994، حيث بلغت في عام 2015 حصة الضرائب لإجمالي إيرادات الحكومة نسبة 89.4% متراجعة عن معدل 92.3% عام 2014، مثلت ما نسبته 81.8% من إجمالي الإيرادات الحكومية لعام 2016 (بيانات الكتاب الإحصائي 2021). وقد انتقلت حصة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي من 10.5% في عام 1994 إلى 20.1% في عام 2015، مما وفر دعماً مالياً قوياً للنمو الاقتصادي المسجل في الاقتصاد الصيني.

الخاتمة

ساهم الإصلاح المالي في الصين في مختلف مراحلها في تفعيل مالية الحكومات المحلية، بعيداً عن التمويل شديد المركزية الذي ساد قبل الإصلاح، فالإصلاح المالي أعطى مساحة واسعة للحكومات المحلية في إدارة موازنتها. وبالعودة إلى التطورات الحاصلة في الميزانية العامة للصين، نشير إلى أن النفقات العامة تزداد بموجب أسباب ظاهرة وحقيقية (الأسباب الحقيقية الاقتصادية كنمو الدخل القومي، إنشاء مشروعات عامة. والاجتماعية كزيادة الدور الاجتماعي للدولة. إضافة إلى أسباب سياسية، مالية ..) تسهم جميعها في زيادة النفقات العامة مع نمو نصيب الفرد من المنفعة العامة. أما الأسباب الظاهرية كزيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد، توسع مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها، فتؤدي إلى زيادة النفقات العامة دون تغيير حصة الفرد من المنفعة.

أما فيما يتعلق بتراجع الإيرادات المحلية بعد إصلاح 1994، فيعود إلى استحواد الحكومة المركزية على الحصة الأكبر من العوائد الضريبية، وتأثير التباين الإقليمي على إيرادات الحكومات المحلية. أما ما يتعلق بنمو النفقات المحلية من إجمالي النفقات العامة، فيعود إلى نمو التزاماتها (نفقات التأمين ضد البطالة، المعاش التقاعدي، إنفاق دعم الإسكان والوقود، زيادات الأجر، وتوفير خدمات محلية كثيفة العمالة..) في ظل نمو الإيرادات العامة، مقابل تراجع التزامات الحكومة المركزية. عادة ما يكون العجز السمة الطاغية لرصيد الميزانية العامة للصين، نظراً للاتجاه التصاعدي للنفقات العامة. وبالعودة إلى البيانات التي تم ادراجها يتضح تراجع حصة الإيرادات المحلية في الصين لإجمالي الإيرادات العامة مقابل نمو حصة النفقات المحلية لإجمالي النفقات العامة تعد دليل هام على نمو المالية المحلية وفعالية الإصلاحات المالية المطبقة.

وأخيراً وبالنظر إلى توجه الجزائر نحو اعتماد تقسيم إداري جديد يفضي إلى ظهور محليات جديدة، والذي سيؤول بالضرورة نحو تزايد الحاجة إلى التمويل وإلى الدعم الحكومي الذي يميز التمويل المحلي في بلادنا، وعليه فإن دراسة التجربة الصينية في مجال الإصلاح المالي وتدعيم مسار التمويل اللامركزي سيسمح لنا باستنتاج بعض المعطيات الضرورية لإضفاء التعديلات اللازمة لتحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية. ومن هنا يمكن أن نشير إلى أبرز المقومات والمعطيات التي تبنتها الحكومة المركزية الصينية لأجل تفعيل التمويل المحلي المستقل وغير المركزي، وذلك من خلال النقاط التالية :

- الابتعاد عن نظام الحصص نظراً لعدم تحفيزه لمساهمة المحليات في التمويل ومن ثم التنمية.

- إشراك الهيئات المحلية في مناقشة مخصصاتها المالية عن طريق مفاوضات مبنية على أسس موضوعية.
- إصلاح الإدارة الضريبية وإعطاء الحكومات المحلية الصلاحيات الكافية لأجل تدعيم مواردها المالية.
- السماح للحكومات المحلية باستغلال مقدراتها الإقليمية وإحداث التنمية وفق مقومات كل إقليم.
- إضفاء المرونة على نظام المدفوعات المالية بين المركز والمحليات لأجل تطوير الإدارات المالية المحلية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي لأنه يساهم في تنويع قاعدة الإيرادات ومن ثم استدامة موارد الميزانية العامة.

المراجع

- World Bank. (2002). *China - National Development and Sub-National Finance : A Review of Provincial Expenditures*. Washington, DC: Document Of The World Bank, Report No. 22951 -Cha, April 9.
- belkacem hamdi .(2010) .gfgf .gfgf.14-12 ،
- Ceicdata. (2022, 02 10). <https://www.ceicdata.com/en/indicator/china/forecast-government-expenditure>.
- China State Administration of Taxation. (2020).
- China State Taxation Administration. (2020). <http://www.chinatax.gov.cn/eng/home.html>.
- China Statistical Yearbook . (2021).
- Chinese Ministry of Finance. (2022). <http://www.mof.gov.cn/en/>.
- Lin, J. Y., Ran, T., & Liu, M. (2003). Decentralization, Deregulation and Economic Transition in China. *London School of Economics, mimeo.*
- Mengkui, W. (2012). , *Thirty Years Of China's Reform, (Routledge Studies On The Chinese Economy), 1st Edition*. London And New York: Routledge.
- Shuanglin, L. (2009). *The Rise And Fall Of China's Governmentrevenue, Eai Working Paper No. 150*.
- Song, R. G. (2012). *China: New Engine Of World Growth*. ANU E Press, Australian National University.
- Trading Economis. (2022). <https://tradingeconomics.com/>.
- Wong, C. (2007). Budget Reform in China. *OECD Journal on Budgeting. Volume 7 – No. 1*.
- Yongzheng Liu, J. A. (2016). Province-Managing-County” Fiscal Reform, Land Expansion, And Urban Growth In China. *Journal Of Housing Economics, Vol. 33, Issue C*.
- Zhao, Z., & Tingsong, J. (2003). Government Transfer Payments and Regional Development in China. *Proceedings of the 15th Annual Conference of the Association for Chinese Economics Studies Australia*, (pp. 1-27).